

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٦٦

الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد يورينتي سوليث	(بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد أميندولا
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هاي تو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

اتباع نهج شامل لإزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام والحد من مخاطر المتفجرات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1716687 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

تأين سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يحزني أن يتعين علي الإعلان عن وفاة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، في ٨ حزيران/يونيه. فميغيل ديسكوتو رجل مؤمن بربه وقد كافح من أجل السلام في بلده ومنطقته، بما في ذلك من خلال منظمته هذه.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكرى السيد ديسكوتو بروكمان.

الترم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

اتباع نهج شامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام والحد من مخاطر المتفجرات

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، والسيدة ناتالي أوتشوا نينا، بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زوييف.

السيد زوييف (تكلم بالإسبانية): يواصل مجلس الأمن نشر عمليات حفظ السلام في بيئات تزداد تعقيدا وتفاوتا. وتؤدي

التحديات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وعرقلة الاستجابات لحالات الطوارئ. وتؤدي المتفجرات بدورها إلى إصابة وقتل المدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني، ويقوض وجودها آفاق السلام المستدام في الأجل الطويل.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ أكرر عبارات الأمين العام، فلن يتحقق السلام الكامل دون اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبوسع هذه الإجراءات أن تحقق النتائج المرجوة حتى في أصعب البيئات العملية. ولكون هذه الإجراءات عنصرا مدجا في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فهي عامل حاسم لضمان أمن وأمان وتنقل موظفي البعثات، فضلا عن تنفيذ ولاياتها بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة. وهي هامة للغاية أيضا لحماية السكان المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء. وسأقدم فيما يلي بضعة أمثلة رائعة فحسب على الكيفية التي واجه بها حفظه السلام التابعين للأمم المتحدة هذا التحدي.

وفي مالي، يعزز تدريب حفظه السلام قدرتهم على التخفيف من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة وينقذ حياتهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وأخطار المتفجرات الأخرى تمكن المجتمعات المتأثرة بالنزاع من حرية التنقل. وفي جنوب السودان، استخدام كلاب الكشف عن المتفجرات يكفل خلو مواقع حماية المدنيين من أخطار المتفجرات. وفي العراق، حملات التوعية الكبيرة بالمخاطر وعمليات الإزالة الإنسانية للأجهزة المتفجرة المرتجلة تتيح العودة الآمنة للسكان المشردين وتقديم المساعدات الإنسانية. وفي كولومبيا، كانت الإجراءات المتعلقة بالألغام من أولى البنود التي اتفقت عليها الأطراف في مفاوضات السلام واتخذت إجراءات بشأنها.

(تكلم بالفرنسية)

المبدأ الذي وضعته الدائرة، من خلال مفاوضات واسعة وشاملة يتضمن المبادئ التوجيهية للحد من التهديد الذي يواجهه حفظة السلام جراء استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، الذي والتي توفر التوجيه لاستجابة متسقة داخل البعثة المعنية، ويشمل أيضا المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تستخدمها جميع الجهات المشغلة لتنفيذ عمليات مأمونة وفعالة على الصعيد العالمي.

(تكلم بالإنكليزية)

استجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام في تقريره المتعلق بمكافحة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة (A/71/187)، تقوم الدائرة أيضا باستخدام خبرتها لتنسيق تطوير معايير الأمم المتحدة بشأن التخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. المعايير المتوقعة إنجازها بحلول الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ستكفل توافق التدريب والمعدات والعمليات. كما تتخذ دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام خطوات لتحديد البنات الأساسية لاستجابة على نطاق الأمم المتحدة ككل للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة المرتجلة. كان هذا مجالا رئيسيا مثيرا للقلق، لا سيما بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات.

يتوقع مجلس الأمن مواصلة إطلاعه على التهديدات والجهود الرامية إلى التخفيف من التهديدات التي تشكلها أخطار المتفجرات. وأود أنؤكد للمجلس التزام دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام القوي بدعم الأمين العام وعمل المجلس في النهوض بمجدول أعمال السلام والأمن بوجه عام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زويغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتشوا نينا.

إن مناقشة اليوم تذكرنا بأنه من الأهمية بمكان مراعاة الإجراءات المتعلقة بالألغام في صياغة الولايات وتجديدها. وتتمحور رؤية الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن حول سلسلة من منع نشوب النزاعات إلى تسويتها ومن بناء السلام إلى التنمية المستدامة، مع إقامة شراكات قوية تضطلع بدور محوري. ومن خلال الشراكات مع الدول، الاتفاقات الإقليمية مثل اتفاقنا مع الاتحاد الأفريقي ومع المجتمع المدني، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام قادرة على إثبات فعاليتها التشغيلية وقدرتها على التنفيذ من خلال طائفة واسعة من أولويات المنظمة.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، فإن إزالة التلوث وتدمير الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة يجعل من المستحيل الوصول إلى المواد المتفجرة التي يمكن إعادة تدويرها واستخدامها لتصنيع أجهزة متفجرة مرتجلة جديدة. إن إعادة إدماج الجنود المسرحين واستخدام الأفراد من المجتمعات المحلية المتضررة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام له دور في تهيئة الظروف المؤاتية للسلام.

(تكلم بالروسية)

وكما لاحظنا في عمليات السلام، مثل عملية السلام في كولومبيا، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام أداة فعالة تسمح بسرعة وفي وقت مبكر بتعزيز الثقة والسلام في البيئات المعقدة والحساسية سياسيا. إن القيادة القوية والدور التنسيقي لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام يؤيدان ويعززان تلك الإنجازات، كما أقرت الدول الأعضاء. إن دور دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك في البيئات التشغيلية المعقدة مثل العراق، يوفر استجابة متسقة ومركزة وزيادة الكفاءة وفعالية التنفيذ من حيث التكلفة.

أكثر من ٥٠ في المائة من المقاطعات الإدارية الـ ٣٢ في كولومبيا تلوثا - أساسا آنذاك، وكذلك الآن، في المناطق الريفية الأكثر بعدا وتخلفا. في تلك الأماكن تستخدم الألغام الأرضية لمنع الوصول إلى الخدمات وتقييد التنقل ومنع استخدام الأراضي المنتجة، مما لا يترك لهم أملا في الخروج من الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن جنوب البلد موطن المجتمعات الأصلية التي كانت في الماضي محاصرة ومعزولة بسبب وجود الألغام الأرضية، مما كان يعني أنه لا يمكنهم دخول أراضيهم أو الخروج منها؛ والمساعدات الإنسانية التي يحتاجونها توقفت تماما.

وفي أول مهمة لي توجهت إلى إحدى المناطق الأكثر تضررا في بلدي آنذاك. وقمت بتدريب أول ٥٠ من اختصاصي إزالة الألغام في كولومبيا. وأنشأنا تحت إشرافي مجموعات مؤلفة من ضحايا النزاع والأفراد العسكريين السابقين والمقاتلين السابقين. رأيهم يعملون معا بهدف مشترك، ألا وهو إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وبالتالي مساعدة المجتمعات المحلية: نموذج حقيقي للمصالحة.

يوما بعد يوم، علمت أن الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في العديد من المناطق في بلدي أساسية لبدء الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات المحلية. ذلك لم يكن قط أكثر وضوحا في سياق عملية السلام، مما شهدنا في كولومبيا.

في عام ٢٠١٤، بعد عدة سنوات من المفاوضات، كانت عملية السلام تمر في مرحلة صعبة وبلغت مستويات الثقة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا نقطة منخفضة. ويخشى كثيرون من أن العملية قد انهارت تماما. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي - على المشاركة في مبادرات عملية السلام. إن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، إلى جانب الإفراج عن الأطفال الجنود، اختيرت بوصفها إحدى تلك المبادرات، على سبيل

السيدة أوتشوا نينا (تكلمت بالإسبانية): أشعر بالامتنان، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن. إنها تجربة تكاد لا توصف أن أتشرف بالحضور هنا أمام الأعضاء للإدلاء بهذا البيان.

ما فتئت أعمل في الإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا خلال السنوات السبع الماضية، أولا مع مجموعة تابعة للمجتمع المدني والآن كموظفة في دائرة للأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تضطلع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا بالدور الحاسم الأهمية للمستشار التقني للهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، في وقت يستلزم التفاوض على اتفاق السلام النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وتصميمه وتنفيذه قطاعا عاما يتسم بالكفاءة والفعالية للإجراءات المتعلقة بالألغام. فمذ عام ٢٠٠٢، ما فتئت السلطة الوطنية - مديرية الإجراءات المتكاملة لمكافحة الألغام - تقود تطوير قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدخال عمليات إزالة الألغام الإنسانية المدنية في كولومبيا.

لقد شهدت مباشرة الأثر المائل للألغام الأرضية وللتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب وعواقبهما على حياة زملائي الكولومبيين وعلى تنمية بلدي. لذلك كان من دواعي سروري العمل مع دائرة الأمم المتحدة لدعم عملية إزالة التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. قبل سبع سنوات، كان قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا في مرحلة مبكرة من التطور ويواجه المهمة الشاقة المتمثلة في معالجة مشكلة هائلة. وأود أن أذكر بعض الحقائق من ذلك الوقت.

احتلت كولومبيا المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد الضحايا الناجم عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي السنوات الأخيرة، سجلت كولومبيا عددا أقل من الضحايا، ولكنها تظل من بين أكبر خمسة دول. قبل سبع سنوات، سجل

تسلم بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية كشرط مسبق لتنفيذ السياسات العامة الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة باستبدال المحاصيل غير المشروعة والعودة الجماعية للمشردين داخليا. وذلك أساسي أيضا للخطط الإنمائية. ثانيا، إن مشاركة المقاتلين السابقين في عملية إزالة الألغام لأغراض إنسانية يمكن قبولها صراحة كشكل من أشكال العقاب ضمن إطار العدالة الانتقالية الواردة في الاتفاق. ثالثا، إن مشاركتهم تعتبر من أعمال التعويض عن الأضرار الناجمة عن الصراع كوسيلة للمساعدة على إزالة آثاره. أخيرا، تعتبره دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام سبيلا لتزويد المقاتلين السابقين بخيارات إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وفرص العمل. كذلك تمثل مشاركتهم فرصة فريدة للأمم المتحدة لمواصلة دعمها للمجتمعات المحلية المتأثرة، مثل تلك الموجودة في كولومبيا، لا سيما أن المبادرات المتعلقة بالألغام تساعد على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. وهذه عملية أتاحت الفرصة فيها لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للبدء بها. إن شتى ضروب عمل إزالة الألغام، على سبيل المثال، قد تسهم في أعمال نزع السلاح المضطلع بها في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

تقدم الدائرة الدعم للسلطة الوطنية المعنية بوضع خطط وطنية لإزالة الألغام وتحديد أولويات البلد في أشد المناطق تضررا بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدائرة بوصفها الضامن للمعايير الدولية، وتعمل على اعتماد معايير وطنية تمكن كولومبيا من تحسين كفاءة عملياتها، فإنها ستكفل استجابة أسرع في المجتمعات المحلية عند الحاجة. تشرفت مؤخرا ببدء تدريب المقاتلين السابقين، مما سيؤدي إلى إنشاء منظمة مدنية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية مما يمكن كولومبيا من تحقيق هدفها المتمثل في إعادة إدماج ٢٠ في المائة من المقاتلين المسرحين.

المثال. وفي هذا السياق تحديدا، فقد تمثلت الفائدة الإضافية للمبادرة الإنسانية لإزالة الألغام في تمكين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي - من إثبات التزامها بالسلام وتحقيق التعايش والمصالحة. ونتيجة لذلك، بدأ الجيش الكولومبي والقوات الثورية الكولومبية العمل في تعاون، مما يمثل معلما بارزا على طريق السلام.

منذ أكثر من عام، شكلت أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بموجب مبادرة السلام العمل الملموس الوحيد الذي تنفذه الأطراف المتفاوضة بصورة مشتركة. وبوصفي عضوا في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، كان من حسن حظي أن دُعيت إلى المشاركة في المبادرة. وقد كان بوسعي أن ألاحظ أنه رغم البدء من نقطة شك، تمكن ممثلو القوات المسلحة الثورية والجيش طوال الوقت من تحديد الشروط والأهداف المشتركة وإنشاء آليات التنسيق لتمكينها من التعامل بصورة مشتركة مع التحديات التي طرأت. وفي نهاية المطاف، كبادرة سلام طيبة، نجح مركز إزالة الألغام للأغراض الإنسانية السلام في جعل الإجراءات المتعلقة بالألغام مسألة رئيسية في اتفاق السلام النهائي اللاحق.

إن الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب تظل تركة دائمة في أي صراع، سواء تم فيه توقيع اتفاق السلام أم لا. ولا يزال وجودها يمثل تبعات اجتماعية واقتصادية للسكان المتضررين ويشكل عقبة كبيرة أمام إيصال المساعدة الإنسانية والتنمية في مناطق عديدة من البلد. إن التعامل مع المشكلة لا يعني فقط إزالة التهديد المادي في الأرض بل أيضا إنشاء الهياكل والعمليات التي يمكن أن تساعد الأفراد والمجتمعات على التعافي من آثار الألغام.

أما في حالة كولومبيا، فإن أحكاما شتى في اتفاق السلام خطط خطوات محددة وحددت الأدوار التي يمكن أن تؤديها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في هذا السياق. أولا، فهي

تلك اللحظة لم أشعرت بأي ألم. أما الآن فأشعر بأن ذلك الألم لن يزول.“

تلك كانت شهادة غلام عمره ١٢ عاما انفجر به لغم في آب/أغسطس ٢٠١٠.

”انفجر شيء فجأة. لم أشعر بشيء، ولكنني سقطت على الأرض وشاهدت أخي يسقط أيضا. وكانت غبار في كل مكان. لم أتمكن من المشي، ورأيت أن قدمي اليمنى كانت تنزف. أما الآن فقد بُترت بسبب لغم أرضي. وقد أبلغت في وقت لاحق بأن ذلك المكان كان من الأحياء السكنية التي تم التخلي عنها لأنها ملوثة بالألغام الأرضية.“

وتلك شهادة طالب جامعي عمره ٢٧ عاما يُدعى رائد.

والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون للتلوث جراء المتفجرات، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ولا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تؤدي بحياة الآلاف من الناس فيما تؤدي إلى تشويه الكثيرين غيرهم وتجعلهم معوقين. ولا يزال لتلوث هذه الأسلحة عواقب إنسانية وخيمة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، ووفقا لبيانات منظمة Monitor، انخفض عدد ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات من ٩ ٢٢٠ شخصا في عام ١٩٩٩ إلى ٣٦٧٨ شخصا في عام ٢٠١٤، أي أنه تراجع من متوسط ٢٥ ضحية تقريبا في اليوم، أو أكثر من ضحية واحدة كل ساعة، إلى ١٠ ضحايا يوميا في عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فإن عدد الضحايا لا يزال مرتفعا للغاية. والمسألة الأكثر إثارة للقلق بهذا الخصوص أن ٧٩ في المائة من ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، الذين يتجاوز عددهم ٦٠٠ ٣ ضحية، هم من المدنيين.

ثمة تحدٍ ضخم أمام كولومبيا، ألا وهو توطيد السلام في أعقاب توقيع اتفاق السلام. إن أعمال إدارة الألغام لأغراض إنسانية ستكون ذات أهمية حاسمة في المساعدة على وضع حد نهائي للعنف وإرساء أسس بناء السلام والتنمية لجميع الكولومبيين. ويؤدي مجلس الأمن دورا حيويا في ضمان مساهمة إزالة الألغام في مناطق أخرى لتحسين حياة المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام ويمكن أن تسفر عن فوائد تتجلى بوضوح في بلدي. ومن دواعي فخري أن أكون هنا وأن أعمل في تلك الدائرة كوكيل للتغيير وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا. وآمل أن يواصل المجلس كفالة استمرار الكولومبيين في التعويل على دعمه في تصديهم للتحديات التي يواجهونها. وأنا ممتن جدا لمنحي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية في المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة أوشوا نينيو على المعلومات الهامة التي قدمتها إلينا.

أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تشكر بوليفيا السيد ألكسندر زويغ، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والعمليات الأمنية، على إحاطته الإعلامية، والسيدة ناتالي أوتشوا نينيو على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل الذي تقوم به. ونحن ممتنون أيضا للسيد فنشينزو أميندولا، نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتشويه بإيطاليا وقيادتها على جهودها المتعلقة بأعمال إزالة الألغام.

”كنت امشي بصورة طبيعية، وقفت على صخرة وبدأت الصخرة تتأرجح. وما أن أوشكت على القفز عنها لتفادي الوقوع عليها، انفجر عندها اللغم. فقدني مسافة ٢٠ مترا واصطدمت بسارية ثم سقطت. سقطت في حفرة، ونظرت إلى الأسفل وأدركت أنني فقدت إحدى الساقين والساق الأخرى كانت معلقة بوتر وحيد. وفي

واستخدامها لأغراض الزراعة مستحيلا، بما في ذلك بعد انتهاء النزاعات، الأمر الذي يؤدي إل إبطاء عمليات السلام وإصابة جهود التنمية بالشلل. ولهذا السبب، فإن الناس في كثير من الأحيان لا يكون أمامهم خيار سوى الفرار من بيوتهم لفترات طويلة والعيش في ظروف مخوفة بمخاطر جمة كنتيجة مباشرة للتهديد الذي تشكله هذه المتفجرات، مما يتسبب في تضخم عدد المشردين داخليا واللاجئين وزيادة تعقيد عودتهم بعد انتهاء النزاع. ويزيد الضرر والتدمير اللذان يلحقان بالهياكل الأساسية المدنية مثل إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي من خطر تفشي الأمراض.

وعلى الرغم من أن السكان المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، فإن العاملين في المجال الإنساني، سواء من الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى، وحفظة السلام هم أيضا ضحايا لهذه الأجهزة. وخلال عام ٢٠١٥ وحده، سجلنا ٣٨ هجوما مباشرا ضد المدنيين العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وهذا يعني أن هؤلاء الأفراد لا يتعرضون لهذا التهديد فحسب، ولكن ذلك يحول أيضا دون انتشارهم بصورة فعالة حتى يمكنهم الاضطلاع بولايتهم.

وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام لا تقوم بدور إنساني فحسب، ولكنها تمثل أيضا ركيزة أساسية لإحلال السلام الدائم والمستدام. ولا يمكن تحقيق السلام بفعالية دون إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الولايات التي تتطلب ذلك. وعلى أساس هذا الفهم، نود أن نشدد على العمل والدور اللذين تضطلع بهما دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تنسيق جهود إزالة الألغام في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تعمل فيها، وعددها ١٨. فالعمل الذي تضطلع به في مجال إزالة الألغام والتعليم ومساعدة الضحايا أمر

وأكرر إن ٧٩ في المائة من الضحايا هم من المدنيين الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالنزاع، وإن ٣٩ في المائة منهم من الأطفال من الفتيان والفتيات؛ وأكرر إن ٣٩ في المائة هم من الأطفال. وفي عام ٢٠١٤، كان ٨١ في المائة من ضحايا الألغام في الصومال من الأطفال وبلغت هذه النسبة ٦٠ في المائة في جنوب السودان. ومن الواضح أنه ما زال أمامنا شوط طويل جدا قبل القضاء على استخدام هذه الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه خلال الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٤، قُتل أو جُرح ٦٠٠ ١ من خبراء إزالة الألغام لأغراض إنسانية، والذين سقط ٥٣ منهم في عام ٢٠١٤.

وعدد الضحايا أمر مقلق للغاية، وكذلك انتشار هذه المتفجرات. فخلال عام ٢٠١٤، سقط ضحايا في ٥٤ بلدا في أنحاء العالم: ١٨ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واثنان في الأمريكتين و ١١ في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ واثنان في أوروبا ووسط آسيا و ١١ ضحية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وبالمثل، سُجل تلوث ٥٧ دولة ومنطقة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في عام ٢٠١٤، من بينها ١٢ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٦ في الأمريكتين و ١٢ في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ و ١٤ في أوروبا ووسط آسيا و ١٣ في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

ورغم أنه يصعب للغاية قياس مدى التلوث على وجه الدقة، فقد جرى خلال عام ٢٠١٤ وحده تطهير مناطق تتجاوز مساحتها ٢٠٠ كيلومتر مربع من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وتتمثل عاقبة أخرى لهذه الظاهرة في تلوث مناطق بأكملها، كان السكان المدنيون يعيشون ويضطعون بأنشطتهم اليومية فيها. ونتيجة لذلك، يواجه العديد من السكان قيودا في الوصول إلى خدمات أساسية مثل المياه والأرض، حيث تصبح الأرض غير صالحة للاستعمال ويصبح الوصول إليها

وتعيق التنمية الاقتصادية والتعمير، وتمنع اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى الوطن، وتتسبب في عواقب أخرى وخيمة على امتداد سنوات من زرعها“ (قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢).

وهذه هي إحدى مسؤوليات مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد أميندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر بوليفيا على توجيه عناية المجلس إلى هذا الموضوع الهام. ونتطلع إلى المناقشة بشأن مشروع القرار، الذي سيوفر نتيجة محتملة لمناقشتنا. وكما ذكر، فإن الضرر العشوائي الذي تسببه الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب للمدنيين وكذلك للسلام والأمن لا يزال يشكل مصدر قلق كبير.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيد ألكسندر زوييف والسيدة أوتشوا نينا على تقريريهما، اللذين يقدمان لنا لمحة عامة كاملة وشاملة عن الحالة. وفي الواقع، بينما تقوم الإجراءات المتعلقة بالألغام بدور حاسم في مساعدة المجتمعات المحلية على التعافي من النزاعات أو تلقي المساعدة الإنسانية أثناء النزاعات، يجري إيجاد مجالات جديدة للتلوث، والتي قد تحرم المدنيين من الحصول على الخدمات الأساسية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أذكر بأن البلدان المتضررة من الألغام في معظمها من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. ومعظم الضحايا من المدنيين الأبرياء والأطفال في كثير من الأحيان، وهو شاغلنا الرئيسي.

ونحن ننظر في اتساع نطاق التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون. وأقصد، على سبيل المثال، زيادة استخدام الأجهزة الجديدة، مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لا سيما من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول، فضلا عن المخاطر

أساسي لتنفيذ عمليات إحلال السلام الدائم والمستدام. وفي هذا المقام، أود أن أكرر أنه في أي نزاع تُستخدم فيه الألغام الأرضية وتبقى متفجرات من مخلفات الحرب، لن يتسنى تحقيق السلام المستدام والدائم من دون الإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن بوليفيا دولة مسالمة لا تصنع الألغام الأرضية ولا تخزنها ولا تستخدمها. وقد وقعنا وصدقنا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وندعو جميع الدول التي لم توقع بعد هاتين الاتفاقيتين إلى الانضمام إليهما، ونناشد جميع الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجبهما.

وإزاء هذه الخلفية، قدمت بوليفيا قبل أسبوعين مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا. ونود أن نشكر جميع الوفود على إسهاماتها الإيجابية في المشروع، ونأمل أن نواصل العمل نحو اعتماده في نهاية المطاف في الأيام المقبلة. وبوليفيا تؤمن إيمانا راسخا بأن مشروع القرار هذا، بعد اعتماده، سيشكل سابقة إيجابية جدا، إذ أنه يسلم بالخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكذلك بأهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام وبالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بالاعتباس من ديباجة اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الشهيرة باسم اتفاقية أوتاوا، التي يبلغ مجموع الدول الأطراف فيها ١٦٢ دولة؛ وهي إحدى ركائز الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنحاء العالم والمعاهدات التي ستُبرم مستقبلا في المجال نفسه. وكما تقول الديباجة:

”إن الدول الأطراف، وإذ تعيد تأكيد تصميمها على إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه مئات الأشخاص كل أسبوع، معظمهم من المدنيين الأبرياء والعزل وبخاصة الأطفال،

تحدد معايير عالية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وستمثل تقدما واضحا على الصعيد العالمي.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى الأصوات الأخرى في الإقرار بأن الإجراءات المتعلقة بالألغام خطوة أساسية للاستجابة الإنسانية الفعالة، وشرط مسبق للعودة الآمنة للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم وشرط مسبق للتعمير والتنمية،

بما في ذلك من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وللأسباب التي ذكرتها للتو، نحن على استعداد للقيام بدورنا.

السيد عالمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة البوليفية على تنظيم مناقشة اليوم بشأن التخفيف من التهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية وأخطار المتفجرات الأخرى.

وبما أن مجلس الأمن أعرب عن موقفه بشأن المسألة قبل أكثر من عام، فإننا نرحب بالمناقشة، وكذلك بمشروع القرار الذي قدمته بوليفيا بشأن نهج شامل للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المناسب حقا أن تتعقد جلسة اليوم في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، وهي هيئة الأمم المتحدة الرائدة التي تنسق وتنفذ جميع الجوانب المرتبطة بالتخفيف من المخاطر الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ونشكر الأمين العام المساعد المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، السيد ألكسندر زوييف، والسيدة ناتالي أوتشوا نينيو على إحاطتهما الإعلامية.

إن القانون الإنساني الدولي يفرض قيودا على الأطراف في النزاع المسلح عندما يحتمل أن تتسبب وسائل وأساليب الحرب لديها في معاناة لا لزوم لها. ولا يسمح إلا بالأفعال المتناسبة مع الهدف القانوني للعملية العسكرية واللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

التي تشكلها مخزونات الأسلحة والذخائر غير المؤمنة الموجودة في المناطق المأهولة بالسكان. وكما ذكر السيد زوييف فيما يتعلق بالعراق، وكما شهدت شخصا بشأن أفراد الدرك، هناك بعض التداعيات الناجمة عن مكافحة هذه الأجهزة من أجل تخليص البلد من التهديدات. وبالمثل، نشعر بالقلق الشديد إزاء المؤشرات الأخيرة بأن عدد القتلى أو الجرحى جراء الألغام وغيرها من مخلفات المتفجرات أخذ في الارتفاع. ومما يؤسف له أن هذا الاتجاه قد اقترن ببيوار انخفاض التمويل المخصص للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي ضوء هذه الخلفية، ينبغي أن نظل متيقظين حتى داخل هذا المجلس ومن خلاله. وفي هذا الصدد، نشي على دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وسائر كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام على عملها الرائع والمهني في بيئة متزايدة التعقيد. وعملها مفتوح أيضا أمام مشاركة المجتمع المدني، وهو ما يوجد بطبيعة الحال التعاون بين الكيانات والتعبئة المدنية خلال تلك العملية. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والتقدم المحرز بشأن استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣ - ٢٠١٨. وستواصل إيطاليا دعم هذه الجهود من خلال رئاستنا الحالية لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وسنحافظ على التزامنا بالإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بكل ركيزة من ركائزها الخمس - إزالة الألغام والتطهير، والتوعية بالمخاطر، ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات، والدعوة، في جملة أمور، ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وبوصف إيطاليا طرفا في جميع الصكوك الملزمة قانونا ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك اتفاقية أوسلو، واتفاقية أوتاوا، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها تشجع بقوة جميع الدول على الانضمام إليها. فهذه الصكوك

الدولية القائمة ويحسن التعاون فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولا يزال حفظة السلام يضطلعون بدور حاسم في الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا سيما في أنشطة إزالة الألغام. وباعتبارنا بلدا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، فإن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في السنوات الأخيرة ضد حفظة السلام من قبل الجماعات المسلحة في حرب غير متناظرة يشكل مصدر قلق كبير لنا. وتعزيز قدرات حفظة السلام على التصدي للتهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة سيتطلب من مجلس الأمن أن يجدد التزامه بمكافحة الألغام وتعزيز قدرة حفظة السلام على التصدي للتهديدات الناجمة عن الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات من خلال تقديم الدعم الكافي والمستدام، بما في ذلك عند الإذن بنشر البعثات وتحديد ولاياتها.

وفي الختام، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزامنا بالعمل من أجل وضع نهج شامل سيمكننا من منع أو الحد من الأضرار والمعاناة التي تسببها الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): تشكر أوروغواي الرئاسة البوليفية على تنظيم جلسة اليوم الزاخرة بالمعلومات، وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية وتقديم مشروع قرار اليوم. ونظرا إلى أن جلسة اليوم تتعلق بموضوع ذي أهمية خاصة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين، فإنه يتطلب اهتمامنا.

ونود كذلك أن نشكر الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية من إدارة عمليات حفظ السلام، السيد ألكسندر زويغ، على إحاطته الإعلامية، والسيدة ناتالي أوتشوا نينا من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة

كما يقتضي القانون الإنساني الدولي من الأطراف في النزاع المسلح أن تتخذ الاحتياطات اللازمة عند استخدام الألغام الأرضية. وذلك يهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من آثارها العشوائية في الصراعات المسلحة. وهكذا، يجب على الأطراف أن تسجل وضعها للألغام الأرضية بأفضل صورة ممكنة، وكذلك إزالتها أو جعلها عديمة الضرر للمدنيين أو تيسير إزالتها بعد انتهاء أعمال القتال الفعلية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن استمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلا عن عدد الضحايا المدنيين جراء استخدام هذه الأسلحة العشوائية الآثار والمتفجرات من مخلفات الحرب يشكلان في الواقع مصدري قلق. وبوصفنا بلدا عانى من آثار الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة على مدى عدة عقود، فإن إثيوبيا تعلق أهمية كبيرة على التخفيف من أثر الألغام الأرضية وفقا لذلك. وقد صدقت إثيوبيا على الصكوك القانونية الدولية، وتشارك بنشاط في الأعمال المتعلقة بالألغام وإزالة الألغام.

والحاجة إلى نهج شامل ومنسق يهدف إلى التصدي لتهديد وتأثير الألغام والدخائر غير المتفجرة أقر بها منذ وقت طويل مجلس الأمن، منذ بيانه الرئاسي S/PRST/2003/22 الذي اعتمد في عام ٢٠٠٣. ويمكن أن يساعد ذلك النهج على تدمير المخزونات، وإزالة الألغام، ومساعدة الضحايا، والتوعية، فضلا عن ضرورة العمل من أجل القضاء النهائي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومما لا شك فيه أن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام توفر إطارا دوليا هاما للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن القرار الذي اتخذ للتو يوجه إشارة قوية بشأن ضرورة التخفيف من التهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية وأخطار المتفجرات الأخرى وتعزيز بناء السلام وتحقيق الاستقرار. كما سيعزز تنفيذ الصكوك القانونية

إن ثمة أهمية بالغة لتنظيم تجارة الأسلحة وتنفيذ الصكوك القائمة إذا أردنا تجنب العواقب التي يعانيها ضحايا العنف المسلح من المدنيين وإذا أردنا تعزيز السلام والأمن الدوليين. وكما يشير الأمين العام في أحدث تقرير له عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2017/414)، فإن الالتزام بمنع نشوب النزاعات يجبرنا على معالجة النقل غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة إذ أن هذا النقل يجعل النزاعات المسلحة أمرا ممكنا ويهدد الجهود الرامية إلى حماية وبناء السلام. ولذلك السبب، فإن التصديق على الصكوك الدولية التي تهدف إلى حماية المدنيين - مثل "معاهدة تجارة الأسلحة" التاريخية - والانضمام إليها سيسهمان إسهاما كبيرا في حماية المدنيين من الأذى.

وبخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام، تود أوروغواي أن تنوه بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في المناطق المتضررة. كما نعرب عن امتناننا وتقديرنا للعناصر والمؤسسات التي تعمل من أجل إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والتخفيف من تأثير هذه الأسلحة على حياة الناس.

وأخيرا، نؤكد على أنه، إذا أردنا إنهاء معاناة الآلاف من الناس نتيجة هذه الأسلحة، فيجب علينا تأمين التزام وتصميم المجتمع الدولي بأسره على القضاء عليها، إذ أن استعمال الألغام المضادة للأفراد من قبل أي جهة فاعلة أمر غير مقبول.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم الهامة وعلى مشروع قرارها بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي تشارك فرنسا فيه مشاركة بناءة. كما أشكر الأمين العام المساعد زوييف والسيدة ناتالي أوتشوا نينا على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين جدا.

تمثل التهديدات التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، ناهيك عن استمرار استخدام الذخائر العنقودية، شاعلا رئيسيا خطيرا في عالم اليوم. ويتفاقم

في كولومبيا. وأود أن أهنئها على العمل الذي تقوم به وعلى إحاطتها الإعلامية البليغة.

إن أوروغواي بلد ملتزم التزاما عميقا بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بما يتوافق مع فلسفتها قديمة العهد ذات النزعة السلمية، وهي تدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز نزع السلاح الكامل والشامل. وتماشيا مع ذلك، وقعت أوروغواي وصدقت على المعاهدات الإقليمية والدولية القائمة لهذه الأغراض.

نعلم جميعا أن الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب مسؤولة عن عدد لا يحصى من الضحايا في مختلف النزاعات، التي ما زال العديد منها يستخدم. فهذه الأسلحة تقتل أو تصيب آلاف الناس في كل سنة، من دون تمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتحدد حياة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة وتحد من إمكانية حصول السكان المحليين على الخدمات الأساسية. ويموت عدد كبير من المدنيين أو يعانون من إصابات بسبب هذه الأسلحة، حتى بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع المسلح. وتجدد الإشارة بشكل خاص إلى خطر مخلفات الحرب من المتفجرات غير المنفجرة على الأطفال، وهم أكثر الضحايا ضعفا في حالات النزاع.

ومن الضروري، في ضوء ما تقدم، أن نعزز الإطار التنظيمي الذي يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وألا ندخر جهدا في تحقيق عالمية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي هذا الصدد، تحت أوروغواي الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، ولا سيما الدول التي تصنع وتبيع هذه الأسلحة حاليا. وبالمثل، فإن أوروغواي تشجع جميع الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية والتقييد بالتزاماتها القائمة بموجب القانون الدولي المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

لعملها. كما ينبغي دعم المنظمات غير الحكومية المتخصصة، إذ أنها تعمل بلا كلل في مناطق بالغة الخطورة. ويجب أن تضطلع التكنولوجيات الجديدة بدور في توقع التهديدات والتخفيف من حدتها. وأشيد، بناء على ذلك، بجميع المبادرات المبتكرة للأمانة العامة في هذا المجال. وأود أن أشيد بالعمل المتميز لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تحت القيادة الفعالة والحيوية للغاية للسيدة أنيس ماركايو، إلى جانب سائر هيئات الأمم المتحدة.

كما إن علينا مسؤولية رئيسية فيما يتعلق بالمساعدة، وبخاصة في مجالي التدريب والتوعية. ومن المهم حقاً أن ندع البلدان الشديدة التأثر تبني خبراتها الفنية الذاتية، بحيث لا يتعين عليها الاعتماد على خبرات غيرها. وذلك يعني أيضاً تكثيف جهودنا الرامية إلى تحسين فهم السكان المحليين للمخاطر. وتشكل هذه الجهود الوقائية جزءاً أساسياً من عملنا، وينبغي أن تكون جزءاً من برامج الإزالة والأمن التي تُنفذ لحماية السكان المدنيين.

وفي ذلك السياق، تركز الجهود التي تبذلها فرنسا بشكل خاص على دعم إصلاح قطاع الأمن في مختلف الدول الشريكة. فنحن ندعم تدريب الهيئات الوطنية ونقدم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية المنتشرة في البلدان المعنية. وتقوم هذه المنظمات غير الحكومية، على غرار المنظمة الدولية للمعوقين، بعمل رائع. ومن أجل ضمان الاستقرار، تدعم فرنسا التدريب المتخصص في عدد من البلدان في مرحلة ما بعد الأزمة، وذلك بالعمل أساساً في إطار إنساني كما إننا ندعم برامج إزالة الألغام، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع شركائنا. ونحن ندعم، على سبيل المثال، مبادرات إقليمية مثل مركز تطوير أعمال نزع الألغام وإزالة التلوث بعد انتهاء النزاع في بنن.

غير أن الأنشطة التنفيذية لا يمكن أن تكون مجرد مجموع الجهود الفردية. فتعقيد التهديد يتطلب مشاركة العديد من

ذلك بفعل التحديات العديدة التي يشكلها تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتي تؤدي إلى زيادة مطردة في عدد القتلى. وقد شهدت الفترة الأخيرة وقوع حوادث ولا سيما في مالي، حيث دفعنا جميعاً بالفعل ثمننا باهظاً. غير أن هذه الملاحظة تنطبق في الواقع حيثما يواجه المدنيون والقوات المحلية والبلدان المساهمة بقوات هذه الآفة من آفات النزاعات الحديثة على أساس يومي. فهذه الأسلحة يمكن أن تقتل وتشوه في الحال أو في تاريخ لاحق، وأن تضرب عشوائياً بعد زراعتها بوقت طويل. وهي لا تميز بين المدنيين والجنود.

ونظراً لهذا التهديد الخطير للغاية، فإن علينا التزامات أخلاقية وقانونية - وليس مجرد التزام يتعلق بالشواغل الأمنية - تجاه السكان الذين يجب علينا حمايتهم والأفراد الذين ننشرهم والدول المضيفة التي نتعاون معها. ويخطر ببالي أيضاً طلائع الأفرقة في الميدان - خبراء إزالة الألغام من المدنيين والعسكريين. وأشيد بهم على التزامهم المستمر والثابت، وهم يخاطرون بحياتهم إن ما يفعلونه أمر أساسي لأنه ينقذ الأرواح كل يوم، ليس من خلال حماية المدنيين من هذه الأسلحة فحسب، بل أيضاً بتهيئة الظروف الأمنية لنشر ذوي الخوذ الزرق ولوصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين.

تشكل الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة كلا معقداً. ويشكل وجود الألغام في المناطق السكنية والثقافية وانتشار الذخائر غير المنفجرة والوقوع في شرك الأجهزة المتفجرة المرتجلة تحديات خاصة. ويجب حشد خبرات وموارد محددة للتصدي لها. وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، لا يمكن أن تكون هناك استجابة واحدة، وإنما سلسلة من التدابير المصممة خصيصاً، المتميزة ولكن المتكاملة، والتي يجب الحفاظ على اتساقها وتعزيزه.

ويجب علينا أولاً أن نزود العناصر الفاعلة على أرض الواقع، سواء كانت من القوات أو القوى التي تم نشرها، بالوسائل اللازمة

للأفراد ليست سوى أدوات للقتل العشوائي. فهي لا تعرف أطراف النزاع؛ وهي لا تعرف سناً أو انتماء.

ومن دواعي اعتزازي أن أمثل بلداً يريد أن يرى عالماً خالياً من الألغام المضادة للأفراد. وفي عام ١٩٩٥، جلس أسلافنا حول هذه الطاولة واتخذوا بالإجماع القرار (١٠٠٥) (١٩٩٥)، الذي يقرّ بالتهديد العالمي الذي تشكله هذه الأجهزة. وركزنا في ذلك الوقت على رواندا ومجموعة مختارة من البلدان. وبعد عامين على ذلك، سارت الأميرة ديانا في شوارع كويتو بأنغولا وهي تلقي التحية على الأطفال المتضررين من آفة الألغام الأرضية. وتحدثت مع الناجين وشهدت الوجه الإنساني للآفة، آفة من صنع الإنسان اتخذت شكل ١٠٠ مليون من الألغام المتناثرة في أرجاء أكثر من ٧٠ بلداً. وقبل عشرين عاماً، أوقعت الألغام ضحية جديدة كل ٢٠ دقيقة.

كان ذلك هو الوضع منذ عقدين. وفي مواجهة ما كانت تبدو صعباً مستعصية، قلنا جماعياً وقتها إن هذا يجب أن ينتهي. وفي وقت لاحق من تلك السنة، اجتمعنا بوصفنا حكومات ومجتمعاً مدنياً وناجين من جميع أنحاء العالم لتوجيه الزخم والاتفاق على معاهدة تحظر الألغام المضادة للأفراد.

ولا شك في أننا قطعنا شوطاً طويلاً بعد عشرين عاماً، ولكن بيّن لنا عام ٢٠١٥ ما سيكون عرضة للخطر إن أبطأنا سرعتنا. وشهد ذلك العام زيادة في عدد الضحايا بنسبة ٧٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٤، وكان أكثر الأعوام فتكاً منذ عام ٢٠٠٦. وهذه الزيادة المسجلة تُعزى إلى حد كبير إلى الزيادة في استخدام الألغام المرتجلة المضادة للأفراد من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول في الشرق الأوسط. والأسوأ من ذلك هو أن من بين ٦٤٦١ شخصاً قتلوا أو جرحوا تلك السنة، كان أكثر من واحد في كل ثلاثة منهم طفلاً.

إن الآلاف الذين فقدوا حياتهم وأطرافهم لا يروون القصة الكاملة. فهناك ملايين آخرون مجبرون على العيش جنباً

أصحاب المصلحة في استجابة منسقة، مستندة إلى تنوع الخبرات والوسائل ذات الصلة. وفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي ترأسه إيطاليا حالياً، مثال ممتاز على ذلك.

تعمل فرنسا أيضاً عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية.

وتعزيز مواردنا في الميدان سيقترن أخيراً بالحاجة إلى ضمان إضفاء الطابع العالمي على الأدوات القانونية الموجودة تحت تصرفنا وتنفيذها بصورة كاملة. وتبادر إلى الذهن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بوصفها صكاً مرجعياً لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، وكذلك اتفاقية الذخائر العنقودية، الموقعة في أوصلو، التي تحظر الذخائر العنقودية. وتتشاطر العديد من البلدان اليوم نفس الأهداف في تلك الاتفاقيات، حتى لو لم توقع عليها بعد. وينظر بعضها في أن تصبح من الموقعين عليها، ويجب أن نشجعها ونيسر لها ذلك.

وفي مواجهة تزايد الإصابات بسبب هذه الأسلحة، فالوقت قصير. إننا ملزمون أخلاقياً وسياسياً وقانونياً بتكثيف جهودنا وتعزيز تماسكها لتقليل إراقة الدماء الذي تسببه تلك الأجهزة الفتاكة إلى أدنى حد. وأتعهد بتقديم الدعم الكامل من فرنسا.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد زوييف والسيدة أوتشوا نينيو على إحاطتهما الإعلاميتين الثابقتين. وأود أن أشكركم بصورة خاصة، سيدي الرئيس، على طرح هذه المسألة أمام مجلس الأمن. وهي مسألة نادراً ما ناقشها، ولكنها تؤثر على النزاعات تلو الآخر منذ ظهور الأمم المتحدة في حيز الوجود. ومن الحزن أن ذلك الأثر لا يزال محسوساً في كثير من الأماكن اليوم.

إن تبسيط معالجة هذه المسألة وكأنها مثل أي مسألة مدرجة على جدول أعمالنا سيكون خطأ. فالألغام المضادة

ولكن هذا للأسف لن يكون كافياً. فلا تزال ٦٠ بلداً وأربعة أقاليم ملوثة بالألغام الأرضية. وفي قرابة ١٢ منها هناك أكثر من ١٠٠ كيلومتر مربع تحتلها الألغام. ولا تزال الألغام الأرضية تدمر الفرص والأمل. وإذا أردنا استعادة ذلك الأمل، فعلينا أن نجتمع مرة أخرى كما فعلنا قبل ٢٠ سنة. وسيتطلب إنهاء الألغام المال والتعليم ومساعدة الناجين. وناشد كل الحكومات التي ستتکلم في القاعة اليوم أن تؤدّي هذا الدور.

ومع انحسار النزاعات اليوم، لا تنحسر المتفجرات من مخلفات الحرب. إن الألغام الأرضية لا تحترم وقف إطلاق النار؛ وهي لا تحترم أي اتفاق للسلام. وفي أي أسبوع لا على التعيين، يناقش المجلس الحاجة إلى إنهاء العنف والنزاع والحرب في جزء من أجزاء العالم. وإذا لم نعالج آفة الألغام الأرضية، فإننا نضع من خرجوا من النزاعات أبعد عن الركب.

قبل عشرين عاماً، أظهرنا أن العمل الجماعي أمر ممكن. وقد حان الوقت الآن لإنجاز العمل.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في ظل انتشار النزاعات غير المتناظرة، تحيي السنغال الرئاسة البوليفية على عقد جلسة إحاطة إعلامية بشأن موضوع هام جداً للسلام والأمن الدوليين - وهو إزالة الألغام.

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، والسيدة ناتالي أوتشوا نينيو، من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

وقد فسّرت السيدة أوتشوا نينيو لنا سبب كون إزالة الألغام لأغراض إنسانية شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام والمصالحة والتنمية ومنعطفاً حقيقياً لاتفاق السلام النهائي الكولومبي، الذي وقعه بلدها.

إلى جنب مع أرض تغص بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وبسبب وجودها، تتعرض سبل كسب العيش إلى الخطر. وهي تمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة؛ وتمنع المزارعين من زراعة المحاصيل لتغذية مجتمعاتهم؛ وتمنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين؛ وتجعل رحلة العودة إلى الوطن مستحيلة على اللاجئين.

ولكل تلك الأسباب أعلنت المملكة المتحدة في نيسان/أبريل أننا سنزيد من دعمنا لإجراءات مكافحة الألغام. وأعلنّا عن ما يزيد على ١٢٥ مليون دولار لبرنامج المملكة المتحدة العالمي للإجراءات المتعلقة بالألغام خلال السنوات الثلاث القادمة. تستند تلك الأموال على ٣٨ مليون دولار موجودة تعهّدت بها بالفعل وزارتنا للتنمية الدولية. وسوف تُستخدم لتطهير ١٥٠ كيلومتر مربع من الأراضي من الألغام والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب.

وبسبب تلك المشاريع، لن يعيش ٨٠٠ ٠٠٠ شخص بعد الآن تحت تهديد الألغام الأرضية، وسيحصل ١٠٠ ٠٠٠ شخص على التعليم بشأن الخطر الذي تشكله. كما أن المملكة المتحدة تُحرز تقدماً كبيراً نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام من أجل إزالة الألغام في جزر فوكلاند بعد أن أعلنّا عن مرحلة جديدة من البرنامج بقيمة ٢٥ مليون دولار في أيلول/سبتمبر الماضي، ونحن ننفذها الآن.

ونركّز جهودنا على البلدان التي يمكننا أن نُحدث فيها أكبر تأثير، حيث يعيش أكبر عدد من الناس في ظل المتفجرات من مخلفات الحرب. وبحلول نهاية السنوات الثلاث، ستكون أفغانستان والصومال وجنوب السودان من بين البلدان التي استفادت من هذا المشروع الذي ترعاه المملكة المتحدة.

في ذلك التثقيف في مجال الحد من المخاطر والدعوة ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات من الألغام. وفيما يتعلق بالتكاليف الفلكية لجهود إزالة الألغام، قررت حكومة السنغال تخصيص جزء من ميزانيتها كل سنة لهذا المسعى الهام. لكنه لن يكون كافياً، وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى دعم شركائنا من أجل إزالة جميع الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢١.

ومنذ دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٠، وتضم ١٠١ دولة طرفاً و ١٨ دولة موقعة، فإنها تحظى بدعم متزايد من المجتمع الدولي، الذي أحاط علماً على نحو كامل بالمساءلة القانونية والأخلاقية للاتفاقية في تحقيق عالم خال من الذخائر العنقودية. وينبغي الإشارة إلى أنه لتلك الأسلحة آثاراً مفعجة ونفسية تستحق الشجب على السكان المدنيين. ويسرنا أن نقول إن البلدان الأفريقية، بما فيها بلدي، انطلقا من نفس الروح التي ألهمت الأطراف في اتفاقية أوتاوا، تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ هذا الصك القانوني الدولي. وفي هذا الصدد، ستواصل السنغال، التي لا تمتلك هذه الأسلحة وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها، جنباً إلى جنب مع شركائها الدوليين، زيادة الوعي بين الدول الأخرى بغية جعل الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية عالمية، لأنه أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين، وخاصة حماية المدنيين وكرامتهم.

وبصفة السنغال مساهماً رئيسياً بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها تشيد بما يولى من اهتمام للتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر العنقودية في سياق تنفيذ ولايات البعثات. وبالمثل، يشيد بلدي بحقيقة أن هذا البعد قيد نظر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. يشكل استخدام هذه الأسلحة، لا سيما من جانب الجهات من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، في بيئة متقلبة وغير قابلة للتنبؤ كتلك التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

ومنذ اعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، قبل ٢٠ عاماً مضت، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا، بُدلت جهود كبيرة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد - كما يتضح من انضمام ١٦٢ دولة إلى تلك الاتفاقية. والسنغال إحدى هذه الدول. وعلى الرغم من تعبئة المجتمع الدولي، لا تزال تلك الأجهزة المتفجرة تشكل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن الدوليين، لا سيما في سياق العدد المتزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية.

والأمر الذي يبعث أكثر على القلق هو أنه فيما تصبح الألغام أرخص ثمناً لأنها سهلة لإنتاج، تصبح إزالتها أغلى باطراد - بأثر مدمر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الملوثة. وبما أن السنغال أدرجت اتفاقية أوتاوا في قوانينها المحلية ونفذت آليات مؤسسية ذات صلة، فقد دمّرت مخزونها من الألغام المضادة للأفراد بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤.

منذ ذلك الحين، ما فتئ بلدي يطلب من البلدان التي تنتج هذه الأسلحة إظهار إرادة سياسية أكبر في الحد من صنعها تماشياً مع هدف التدمير التام لهذه الأسلحة والمتفجرات. بدعم من شركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف، أطلق البرنامج الإنساني لإزالة الألغام في جنوب السنغال بغية إزالة الألغام الأرضية من المنطقة بأكملها بغية ضمان العودة الفعلية للسكان إلى المنطقة واستئناف الأنشطة الاقتصادية في منطقة ذات إمكانات اقتصادية هائلة.

اعتباراً من عام ٢٠٠٨ وحتى الآن، جرى بفضل المركز الوطني السنغالي للإجراءات المتعلقة بالألغام السنغالية، تطهير مساحة تزيد على ١,٨ مليون كيلومتر مربع تضم أربعة مجتمعات محلية من الألغام تماماً. وبالمثل، تركز السنغال كامل الاهتمام المطلوب على الجوانب الهامة الأخرى لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية التي تشكل عناصر الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما

تكون موضع اهتمامنا المشترك. يتمثل التحدي الأساسي هنا في كيفية تنفيذ إجراءات ملموسة في حالات النزاع.

لا يمكن الاضطلاع بالأعمال الإنسانية بدون الإجراءات المتعلقة بالألغام ولا يمكن كذلك للمشردين العودة إلى ديارهم. ولذلك، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن. وبالتوازي مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المتضررة ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي. وبالإضافة إلى إزالة الألغام، فإن توفير المساعدة للضحايا وتثقيف المجتمعات المتضررة في مجال الحد من المخاطر أمر حاسم لجعل السلام والاستقرار مستدامين. واستنادا إلى تلك الأفكار، تواصل اليابان المساهمة في صندوق التبرعات الاستثمارية لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعتقد أنه يحسن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك سورية والعراق وأفغانستان، ويعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

ولطالما جعلت اليابان من تقديم المساعدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إحدى أولوياتها، ونحن فخورون بأننا ثاني أكبر البلدان المساهمة، بتبرعات يصل مجموعها إلى ٢٦٣ مليون دولار خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم عدة دروس مستخلصة من تجاربنا، قد تكون مفيدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

أولا، نحن ندرك أن التعاون الثلاثي يستحق التشجيع. كان تقديم المساعدة إلى كمبوديا أطول التزام لنا في هذا المجال. واستنادا إلى المعارف والخبرات المستخلصة من هذا التعاون، تقوم اليابان وكمبوديا الآن بتوسيع نطاق التعاون التقني الثلاثي ليشمل كولومبيا وأنغولا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من خلال المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ثانيا، تكتسي إقامة مجموعة واسعة النطاق من الشراكات أهمية بالغة. وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تحديا إضافيا أمام جنود السلام.

ونغتتم هذه الفرصة للإشادة بالجهود الدؤوبة للأمم المتحدة، وبخاصة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال التعاون وبناء القدرات والمساعدة التقنية الرامية إلى تحقيق عالم خال من هذه الأجهزة المتفجرة، المسؤولة عن القتل العشوائي للأطفال والبالغين، المدنيين والعسكريين.

وفي الختام، يؤكد وفدي من جديد استعدادنا للعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لتقديم مساهمة إيجابية في مشروع القرار ذي الصلة الذي قدمه بلدكم، سيدي، لينظر فيه المجلس.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لجميع المدنيين الأبرياء الذين قتلوا أو شوهوا بسبب المتفجرات. وأود أيضا أن أشيد بجميع الذين يعملون من أجل إزالة الألغام، ومنهم مقدما الإحاطتين الإعلاميتين المتنازتين اليوم، على شجاعتها وروحهما المهنية.

قبل عشرين عاما، في عام ١٩٩٧، فتح باب التوقيع على اتفاقية أوتاوا التاريخية. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تطورات هامة، بما في ذلك التدمير المطرد للمخزونات والانخفاض التدريجي في حقول الألغام في معظم البلدان المتأثرة. غير أنه، فيما نواجه أزمات عالمية، مثل تصاعد التطرف العنيف والإرهاب فإن تهديدات أخطار المتفجرات أبعد ما تكون عن الانحسار. ووفقا لمركز الألغام الأرضية، فإن عدد ضحايا الألغام الأرضية قفز من ٣٧٠٠ في عام ٢٠١٤ إلى ٦٥٠٠ في عام ٢٠١٥، وتدعو الأمم المتحدة زيادة نسبتها ٥٠ في المائة في تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام من ٣٤٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٥١١ مليون دولار في ٢٠١٧. الاحتياجات أشد إلحاحا في مناطق النزاعات القائمة، مثل تلك في الشرق الأوسط ويجب أن

وقد ظلت الولايات المتحدة أكبر دولة داعمة ماليًا في العالم لهذه الجهود. وقدمنا أكثر من ٢,٨ بليون دولار في هذه المعونات منذ عام ١٩٩٣ في أكثر من ٩٩ بلدا لتدمير الأسلحة التقليدية، وهو ما يشمل إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك في كولومبيا حيث إننا أكبر الدول المانحة في هذا القطاع. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في شراكة دولية قوية للحد من الأثر الإنساني للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة على المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.

واليوم، تضطلع منظمات القطاعين العام والخاص بدور حيوي في إزالة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة الأخرى قبل توقف النزاع وأعمال العنف تماما. وسيواصل الشركاء تقديم الدعم اللازم لتيسير العودة الآمنة للمدنيين في مناطق وقوع القتال.

ولا يضاهي انتشار هذه التحديات في جهودنا الجارية لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام انتشاره في أي مكان. وكثير من المناطق التي تم تحريرها أو يجري تحريرها من داعش ملوثة تماما بالألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتعمل هذه الأجهزة المتفجرة كشراك خداعية لبث الرعب حتى بعد مغادرة مقاتلي داعش. وينطوي جزء هام من دحر داعش على إزالة هذه الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة حتى يتسنى عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. وهذا يشمل أيضا كفالة أن تخلو نقاط الهياكل الأساسية من الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة بحيث يمكن استعادة خدمات المياه واستئناف خدمات الصرف الصحي.

لكن لا يزال هناك لبس بشأن دور منفذي الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام والأفراد العسكريين والأمنيين الذين يعملون في مناطق النزاع المتغيرة للتخفيف من الأجهزة المتفجرة

اليابان تشارك في الجهود الجماعية. فعلى سبيل المثال، فإن آلة ذات تكنولوجيا متقدمة لإزالة الآلة، تنتجها شركة يابانية، قادرة على سحق الذخائر العنقودية باستخدام قادوس متخصص، وتقوم هذه الشركة بإعارة الآلات لمنظمة غير حكومية لاستخدامها في أنشطتها في لاو.

ثالثا، ينبغي إبراز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولا شك أن مشاركة المرأة تعزز نوعية تلك الأنشطة. وهذا ينطبق بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالنهج إزاء النساء والأطفال واستراتيجيات مساعدة الضحايا.

والإنجازات التي حققتها السيدة ناتالي أوتشوا نينا شهادة على ذلك.

في عام ٢٠١٤، وضعنا هدفا سياسيا لتحقيق عالم خال من الألغام الأرضية بحلول عام ٢٠٢٥ في إطار معاهدة أوتوا. ولتحقيق هذا الهدف، لا يزال على المجتمع الدولي الاضطلاع بالكثير. وستواصل اليابان الاضطلاع بدور نشط في الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد السيد زويغ، والسيدة أوتشوا نينا على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية اليوم. كما نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأفراد الشجعان والمنظمات الذين يخاطرون بحياتهم من أجل التخفيف من خطر الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة في المناطق التي تمزقها النزاعات. ونأمل أن تساعدنا مناقشة اليوم في مواصلة تسليط الضوء على أهمية الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام والتصدي لخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتخفيف من خطر المتفجرات من مخلفات الحرب.

إن تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الألغام وفعالية الحد من خطر الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى على المدنيين وحفظه السلام مهمة هامة. وتعتقد الصين أنه بغية التصدي بفعالية للشواغل الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى، ينبغي للمجتمع الدولي احترام المبادئ التالية.

أولاً، يجب أن نلتزم بمبدأ ملكية الدول الأعضاء. من الضروري مراعاة الظروف والاحتياجات الوطنية للبلدان المتضررة من الألغام الأرضية والاستمرار في تحسين قدرات ومستوى البلدان المتضررة المشاركة في إزالة الألغام بغية الاستفادة التامة من دورها.

ثانياً، يجب أن نتمسك بمبدأ المعاملة المتوازنة. من الأهمية بمكان احترام الاختلافات فيما بين البلدان من حيث البيئات الأمنية والقوة العسكرية من خلال معالجة الشواغل الإنسانية بشكل مناسب والمراعاة التامة للاحتياجات العسكرية والأمنية الوطنية المشروعة.

ثالثاً، يجب أن نتمسك بمبدأ التوجه نحو تحقيق النتائج. من الأهمية بمكان التركيز على تحسين النتائج العملية للمساعدة والتعاون في مجال إزالة الألغام وتحسين بناء قدرات الدول المتلقية، وتعزيز الانتقال من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات في هذا المجال.

وما فتئت الصين تهتم اهتماماً كبيراً بالشواغل الإنسانية المرتبطة بالألغام الأرضية وتؤيد بقوة الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. والصين عضو كامل في الاتفاقية وبروتوكولاتها الإضافية الخمسة. ونقوم بإخلاص بالوفاء بالتزاماتنا بموجب تلك الصكوك.

المرتبطة. وبغية حماية أفضل للعاملين في الإجراءات المتعلقة بالألغام، من الأهمية بمكان ألا تخلط الدول الأعضاء إزالة الأجهزة المتفجرة المرتبطة بالأنشطة العسكرية لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتبطة. وعلى الدول المتضررة والمناخين والأمم المتحدة ومنفذي الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام العمل معاً للتأكد من اكتساب جميع الأفراد الباحثين عن الأجهزة المتفجرة المرتبطة والتخلص منها للمهارات المناسبة للقيام بهذا العمل. ويجب أن يكون الهدف كفالة التخلص المأمون والفعال من الأجهزة المتفجرة المرتبطة.

وستواصل الولايات المتحدة دعم جهود الأمم المتحدة والجهات الأخرى للتخفيف من العواقب الإنسانية للألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتبطة.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام المساعد زوييف والسيدة أوتشوا نينا على إحاطتهما الإعلاميتين.

وفي السنوات الأخيرة، بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، أحرز تقدم في مجال الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام. وقد تم التخفيف من خطر مشكلة الألغام المروعة في بعض البلدان والمناطق. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي الوقت الحاضر، فإن الحالة الأمنية الدولية والإقليمية تشهد تغيرات معقدة وعميقة. وفي العديد من البلدان والمناطق المتضررة من الحرب أو النزاع المسلح، تشكل الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب تهديداً خطيراً للحياة وممتلكات المدنيين، وتعرق التنمية الاقتصادية وإعادة البناء الاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الأجهزة المتفجرة المرتبطة وسيلة يضطلع من خلالها الإرهابيون والمتطرفون بأعمالهم الإرهابية وأعمال العنف.

ولسنوات عديدة، حافظت الصين على التبادل والتعاون الوثيقين مع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية وشاركت بصفة مراقب في اجتماعات الدول الأطراف ومؤتمرات استعراضها. كما شاركت في مؤتمر الاتفاقية الفعلي. والصين ملتزمة بنشاط بقضية المساعدة الدولية الإنسانية لإزالة الألغام، قدر استطاعتها، وقدمت المساعدات إلى البلدان المتضررة والضحايا. فمذ عام ١٩٩٨، قدمت الحكومة الصينية المساعدة في شكل معدات إزالة الألغام والتدريب على تكنولوجيات إزالة الألغام وكذلك المنح. كما قدمت مساعدات إنسانية تبلغ قيمتها أكثر من ٩٠ مليون يوان تقريبا إلى ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ودرت حوالي ٥٠٠ من فني إزالة الألغام.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد ألكسندر زوييف على إحاطته الإعلامية الأولى ومع ذلك كانت إحاطة موضوعية، واستمعت باهتمام إلى بيان السيدة ناتالي أوتشوا نينو، الموظفة في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا.

ومع تزايد أعداد بؤر التوتر والصراعات المحلية، لم تعد المشكلة تتمثل فقط في إيجاد تسويات سياسية لها، لأنها أصبحت حادة جدا، بل أيضا من المهم تكثيف جهود المجتمع الدولي للتعامل مع أبرز أثارها المباشرة، مثل الألغام غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب. وهذه قضية عالمية، وإن إحدى أهم العقبات ليست فقط عودة اللاجئين والمشردين مؤقتا إلى ديارهم، بل أيضا استعادة الهياكل الأساسية واقتصاد المناطق الخارجة من صراعات. وتلك المشكلة تمثل أيضا تهديدا خطيرا لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي فقدت ٢١ فردا منهم منذ عام ٢٠١٤ وأصيب ١٠٥ أفراد بجروح نتيجة للأجسام المتفجرة. وفي ذلك الصدد، نتشاطر رأي الأمين العام غوتيريس ومفاده أن السلام من دون الأعمال المتعلقة بالألغام سلام ناقص.

ويرى الاتحاد الروسي أن الدور التنسيق الذي تؤديه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة هام جدا. ونحن عازمون على مواصلة دعم جهودها الرامية إلى وضع المعايير وأفضل الممارسات والتوصيات من أجل الأعمال المتعلقة بالألغام، ومستعدون للمشاركة في اجتماع الخبراء الثالث بشأن وضع معايير لاستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. إن العمل التطبيقي للدائرة يكتسي نفس القدر من الأهمية الذي تكتسيه

ولسنوات عديدة، حافظت الصين على التبادل والتعاون الوثيقين مع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية وشاركت بصفة مراقب في اجتماعات الدول الأطراف ومؤتمرات استعراضها. كما شاركت في مؤتمر الاتفاقية الفعلي. والصين ملتزمة بنشاط بقضية المساعدة الدولية الإنسانية لإزالة الألغام، قدر استطاعتها، وقدمت المساعدات إلى البلدان المتضررة والضحايا. فمذ عام ١٩٩٨، قدمت الحكومة الصينية المساعدة في شكل معدات إزالة الألغام والتدريب على تكنولوجيات إزالة الألغام وكذلك المنح. كما قدمت مساعدات إنسانية تبلغ قيمتها أكثر من ٩٠ مليون يوان تقريبا إلى ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ودرت حوالي ٥٠٠ من فني إزالة الألغام.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، أن الصين في السنوات الخمس القادمة ستبدأ ١٠ برامج للمساعدة على إزالة الألغام. وفي الوقت الحاضر، تلتزم الصين بنشاط بهذا الالتزام وتنفيذ البرامج ذات الصلة.

وتولي الصين أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية الناجمة عن إساءة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب جهات من غير الدول. ونؤيد مناقشة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في إطار بروتوكول الألغام الأرضية المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية. ونحن على استعداد لإجراء تبادل مفيد للآراء مع الأطراف المعنية. وقد شارك الخبراء الصينيون والأمم المتحدة، من بين آخرين، في وضع معايير الأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وشاركنا في استضافة الاجتماع الأول لفريق الخبراء في آذار/مارس الماضي في بيجين.

والصين تتفهم تماما تطلعات البلدان والشعوب المتضررة من الألغام الأرضية من أجل تحقيق الأمن والتنمية. ونحن على

مهما تكلمنا عن التركة الفظيعة للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في المجتمعات التي توجد فيها هذه الألغام لن نكون مباغين في الكلام عنها. إن الأسر العائدة من التشرد بسبب الصراع تجد أن الأراضي التي احتضنتها في السابق انقلبت الآن ضدها. فوجود الألغام الأرضية يقوض قدرة العائدين على النمو وحصاد المحاصيل الغذائية أو البيع، مما يضعف الصحة وسبل العيش، وينطوي على أسوأ خطر، أي الوفاة أو الإصابة.

خلال العشرين سنة التي تلت إبرام اتفاقية أوتاوا، أحرز تقدم هائل في الكفاح من أجل إنهاء استخدام الألغام الأرضية. ومن التطورات الإيجابية أن الإصابات الناتجة عن الألغام الأرضية قد انخفضت في السنوات القليلة الماضية، مما يبين القضاء شبه التام على استخدام الألغام المضادة للأفراد، ويعود الفضل في ذلك إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى جعل المناطق التي كانت ملغمة في السابق آمنة للاستخدام. ومع ذلك، فإن ذلك التقدم لم يصل إلى نهايته. فقد ارتفع عدد ضحايا الأجهزة المتفجرة المرتجلة ارتفاعاً حاداً، وهو تطور يُعزى بدرجة كبيرة إلى استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مناطق الصراع ومناطق ما بعد انتهاء الصراع، لا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. ويجب بذل كل جهد ممكن للتخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة على الأفراد والمجتمعات المحلية. ونرحب بالعمل الجاري في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني المعدل المصمم لتمكيننا من تبادل الخبرات المتعلقة بالمشاكل الإنسانية التي تطرحها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتعلم بشأن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمنع استخدامها.

نتشاطر الشواغل المعرب بشأن المشاكل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في مناطق ما بعد الصراع. ويجب أن نضاعف جهودنا للحد من حدوث هذا التهديد وآثاره ومخاطره. أما الأطفال فهم

جهودها النظرية في الإطار الحالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة. ونعتقد أن من المهم أيضاً مساعدة الدول المتضررة، على أساس طوعي، وتحقيق تحسينات نوعية في القدرات الوطنية لإزالة الألغام. في نهاية المطاف تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة شعوبها، بما في ذلك وقايتها من الهجمات الإرهابية. في عام ٢٠١٤، أنشئ تحت إشراف وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي مركز دولي للإجراءات المتعلقة بالألغام بوصف ذلك مساهمة وطنية في الإجراءات الدولية لمكافحة الألغام. ويسترشد المركز في عمله بالمعايير الدولية للأمم المتحدة وكذلك الوطنية منها التي على أساسها يقوم بتدريب المتخصصين في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

أود أيضاً أن أسترعي الانتباه إلى الحاجة الملحة للمجتمع الدولي لتكثيف الجهود المبذولة لإزالة الألغام في سوريا التي تمثل تعهداً بعودة اللاجئين والمشردين مؤقتاً إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن. بدأ مؤخرًا الاتحاد الروسي بجهود تهدف إلى تشكيل تحالف دولي واسع النطاق للإجراءات المتعلقة بالألغام في سوريا، ويعمل الجنود الروس بهمة فعلاً على إزالة الألغام من أراضي البلد. ونأمل من شركائنا المساهمة بأقصى درجة ممكنة في حل هذه المشكلة الإنسانية.

إن تحاد الروسي مستعد للعمل بشكل مثمر على مشروع القرار الذي اقترحه الوفد البوليفي ونعتقد أن بوسعه أن يقدم للدائرة المساعدة العملية في تنفيذ ولايتها.

السيد سكو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى بوليفيا على إدراجها الإجراءات المتعلقة بالألغام في جدول أعمال المجلس اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف على إحاطته الإعلامية المفيدة، والسيدة ناتالي أوتشوا نينو على بياخا الحماسي والملمهم الذي أدلت به صباح اليوم.

وبشكل أعم، تؤمن السويد باتباع نهج نزع السلاح والأمن الدولي الذي يضع البشر في صميم سياستها. والسويد دولة طرف في جميع الاتفاقيات المتعلقة بحظر أو تنظيم استخدام الألغام التي لا يمكن التحكم فيها، والألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية، والتعامل مع المتفجرات من مخلفات الحرب. ونعتقد أن مواصلة العمل لتعميم هذه الاتفاقيات أنجع وسيلة لمكافحة المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأسلحة.

في الختام، إن الالتزام بالأطر الدولية، فضلا عن البرامج الفعالة للإجراءات المتعلقة بالألغام المزودة بالموارد الكافية، لن تنقذ الأرواح البشرية فحسب، بل أيضا ستمكن الذين نجوا من ويلات الحرب من البدء بإعادة بناء حياتهم.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوفد بوليفيا ولكم شخصيا، أيها السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وبحث هذا الموضوع الهام في مجلس الأمن. كذلك أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن النزاعات والأنشطة العسكرية الجارية في الدول المتأثرة بعدم الاستقرار تؤدي إلى تلوث أراض جديدة بالمتفجرات من مخلفات الحرب. كما يزداد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة من قبل المجموعات المسلحة غير القانونية ومجموعات الإرهابيين، الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً للمجتمعات المحلية الخارجة من نزاعات. ولذلك السبب، تبقى الإجراءات المتعلقة بالألغام أساسية في التمكين لاستجابة إنسانية فعالة وحماية المدنيين وحرية حركة المجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام.

وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على هذه المسائل وقد شاركت في السنوات الأخيرة في تقديم قرارات في الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام وفي مكافحة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وكذلك أيدنا قرارات

مستضعفون بشكل خاص. إن تقرير غراسا ماشيل التاريخي (A/51/306) الذي أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد ولاية الأمم المتحدة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، أشار إلى أن الألغام الأرضية تمثل خطراً خبيثاً ومستمرًا على الأطفال. فالأطفال بطبيعة الحال لديهم حب الاستطلاع، ومن المرجح أنهم يلتقطون الأجسام الغريبة، للأسف، أن بعض الألغام صممت لتبدو وكأنها لعب. إن الأطفال أيضا أكثر عرضة من البالغين للموت من الإصابات الناجمة عن الألغام. لذلك ينبغي أن تكون احتياجاتهم في الطليعة عند تصميم البرامج الخاصة بالتوعية وبرامج إعادة التأهيل جسديا.

إن مهمة إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب غالبا ما تكون بطيئة وخطيرة بشكل مؤلم، ولكن الآثار الإنسانية لإزالة الألغام على المجتمعات المحلية يمكن أن تكون تحويلية، كما سمعنا هذا الصباح من السيدة أوتشوا نينيو. لذلك من المهم كفالة توفر الدعم للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك من خلال الإبقاء على التمويل والخبرات الفنية. لقد ساهمت السويد خلال العقد الماضي، إجمالا، بأكثر من ١٠٠ مليون يورو في الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى التمويل، فإن المساعدة التقنية أيضا جانب هام من جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. إن هيئة الطوارئ المدنية في السويد شريك لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام واللجنة الدولية للصليب الأحمر وتقوم بأعمال إنسانية تتعلق بالألغام في جميع أنحاء العالم. ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، على سبيل المثال، قمنا مؤخرا بدعم الأنشطة المتعلقة بالألغام في الصومال والتي كانت ترمي إلى التقليل من أثر مخاطر المتفجرات، وبناء القدرات الوطنية لتدبر المتفجرات، وتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الوفاء بولايتها بقدر أكبر من السلامة وحرية التنقل.

وللأسف، فقد أعاق الوفد الروسي إصدار بيان من مجلس الأمن يدين هذا الحادث، وهو أمر يكشف الكثير فيما يتعلق بمرتكبي هذه الجريمة ومناصريهم في الكرملين.

وتتخذ أوكرانيا، في هذه الظروف الصعبة للغاية، جميع التدابير الممكنة لتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب على أراضيها والتخلص منها. وتنخرط هيئة الطوارئ الحكومية في أوكرانيا وغيرها من السلطات الوطنية، بتعاون وثيق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واليونسف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرهم من الشركاء الدوليين، بنشاط في تنفيذ مجموعة من إجراءات إزالة الألغام من الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، بما في ذلك توعية المواطنين الأوكرانيين في المناطق المتضررة من النزاع بشأن خطر الألغام. بيد أن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية لن تكون ممكنة إلا بعد انتهاء الأعمال العدائية. بل إن إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية التي لحقت بها أضرار جراء استمرار القصف المدفعي الروسي يظل يشكل تحديا كبيرا، في الوقت الحالي.

في الختام، أؤكد على أهمية التعاون الدولي في التصدي للتهديدات التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية وكذلك في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. ونأمل أن يؤدي اعتماد مشروع القرار المقدم من بوليفيا إلى تقربنا من فرض حظر تام على استخدام أحد أكثر الأسلحة الحربية لاإنسانية على الإطلاق.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر الرئاسة البوليفية على لفت انتباه مجلس الأمن إلى أخطار الألغام والمتفجرات. ويعرب وفد بلدي عن تقديره لوكيل الأمين العام، السيد ألكسندر زوييف، وللسيدة ناتالي أوتشوا نينا على إحاطتهما الإعلاميتين الثابقتين ويشي على جهودهما الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العالم. كما إننا نقدر تقديرا عاليا العمل

الجمعية العامة بشأن اتفاقية أوتاوا وبشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وتقر أوكرانيا، بصفتها دولة طرفا في هاتين الاتفاقيتين، بطابعهما الأساسي في التقليل لأدنى حد من المخاطر الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة الحالية في المجال الأمني الناجمة عن الحرب المختلطة التي تُشن ضد أوكرانيا، فإننا نتمثل امتثالا كاملا لالتزاماتنا بموجب هاتين المعاهدتين. وبالفعل فقد اكتسبت مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتخفيف أخطار المتفجرات، منذ عام ٢٠١٤، معنى جديدا تماما بالنسبة لبلدي. فأخطار المتفجرات هي نتيجة مباشرة للعدوان المسلح الأجنبي والعمليات الهجومية التي تقوم بها القوات الروسية - الإرهابية المختلطة العاملة في بعض أجزاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

وقد تناثرت الألغام والأجهزة المتفجرة في جميع أنحاء منطقة النزاع، ولا سيما على طول خط التماس، وهي تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفقد، خلال الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٥ أيار/مايو، ٣٦ مدنيا أرواحهم وأصيب ١٥٧ منهم بجراح في دونباس. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧٠ في المائة عن نفس الفترة من العام السابق. وحدثت الوفاة، في ٤٠ في المائة من الحالات، بسبب الألغام والذخائر غير المتفجرة.

وغالبا ما تزرع هذه المتفجرات من مخلفات الحرب الجماعات المسلحة غير القانونية في المناطق السكنية وعلى طول طرق الاتصال، مما يشكل خطرا أكبر على السكان المدنيين منه على العسكريين. وقد سقط في الآونة الأخيرة عضو في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا ضحية لأحد هذه الأجهزة عندما فُجرت سيارة دورية تحمل أفرادا من المنظمة في ٢٣ نيسان/أبريل قرب مدينة لوهانسك.

المعاهدات الدولية، أمورا حاسمة. وينبغي، في نفس الوقت، مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها الوطنية للتعامل مع التهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات.

ويمكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يتبادل الممارسات الجيدة وأن يضع توجيهات بشأن التخفيف من خطر الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تقوم، منذ دخولها حيز النفاذ، بدور هام في معالجة المسائل الإنسانية المتصلة باستخدام هذه الأسلحة. ونحن نشاطر ونؤيد الأهداف الإنسانية للاتفاقية بصورة كاملة.

لقد حيدت وحدة مهندسين اقتحامية كازاخستانية عاملة في العراق، بناء على أهمية الجوانب الإنسانية لهذه المسألة، أكثر من ٤,٥ ملايين من الأجهزة المتفجرة خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩، وقدمت تدريباً متخصصاً لقوات الأمن العراقية. وأنشأ بلدي، في سياق تعزيز قدراتنا الوطنية في مكافحة التهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات، مركزاً لإزالة الألغام وطوره.

إن كازاخستان ملتزمة بالمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان سلامة وأمن المدنيين والحفاظ على السلام وتعزيز الاستقرار.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود بداية أن أعرب عن خالص التقدير لبوليفيا على تنظيم هذه الإحاطة والتي تهدف لتسليط الضوء على هذه القضية الهامة، حيث أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب تمثل تهديداً خطيراً لحياة وسلامة المدنيين في العديد من الدول حول العالم. كذلك فإن خطر هذه المتفجرات يهدد بشكل عشوائي ليس السكان المدنيين وحسب، بل أيضاً العاملين في مؤسسات إنفاذ القانون الوطنية، بالإضافة إلى العاملين في مهام حفظ السلام، وعمل الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك المختصين ببرامج إزالة الألغام.

الذي تقوم به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد وبخاصة نجاح الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والعراق وكولومبيا.

ويود وفد بلدي أن يقدم بالملاحظات والتوصيات التالية: إن الإجراءات المتعلقة بالألغام في صميم جهود الاستجابة الإنسانية بعد انتهاء النزاع والإنعاش والتنمية في جميع الدول الـ ٧٠ المتضررة. توقع الألغام والمتفجرات عدداً كبيراً من القتلى وتشوه ضحاياها وتقيّد حركة الأشخاص والمعونة الإنسانية وتجعل الأراضي غير صالحة للزراعة وتحرم المواطنين من الحصول على المياه والغذاء والرعاية والتجارة. ويؤثر التلوث بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين، وعلى عمليات الأمم المتحدة وعلى السلم والأمن العالميين.

وأدى تزايد عدد النزاعات الداخلية واتساع نطاق مخاطر المتفجرات إلى تزايد الطلبات على مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية المتعلقة بالألغام في حالات الطوارئ. فالإجراءات المتعلقة بالألغام تمكن من العودة الآمنة للمشردين داخليا واللاجئين، وتكفل إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام. ونحث المجتمع الدولي على مساندة أنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي أثبتت أنها أداة قيمة وفعالة لتخفيف أخطار الألغام، وذلك بتخصيص تمويل لها من الأمم المتحدة يمكن التنبؤ به.

وينبغي أن تشمل الإجراءات الفعالة المتعلقة بالألغام خمس ركائز، أولها إزالة ونقل وتدمير الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب ووضع علامات أو سياج حول المناطق الملوثة. والتثقيف بشأن المخاطر والسلامة وتحديد الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب أمر أساسي. وتبقى تدابير المساعدة الطبية وخدمات إعادة التأهيل للضحايا وأنشطة الدعوة إلى إيجاد عالم خال من تهديد الألغام الأرضية، وضرورة قيام البلدان بتنفيذ

كما تم إنشاء صندوق ائتمان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف المساعدة في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

كما قامت مصر بتطبيق وقف طوعي على نقل تلك الألغام لأي دول أخرى اعتباراً من عام ١٩٨٤، وتطبيق وقف إنتاجها منذ عام ١٩٨٨، وقبل أية اتفاقيات دولية بهذا الصدد بعدة سنوات. وقد أكدت مصر على أهمية الموازنة بين الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات المتعلقة بالاستخدام المشروع للدفاع عن النفس، وخاصة الاستخدام المنظم بشكل محكم لتأمين الحدود.

إن مصر تؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، عبر الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تقوده دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتقديم المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، كما ترحب بإدراج الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام في ولايات مهمات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي يُصرّح بها مجلس الأمن في مناطق النزاعات.

كما تؤكد مصر على أهمية صياغة مقارنة شاملة للحد من مخاطر الألغام والحد من التهديد الناجم عن المتفجرات، وضرورة أن تستهدف هذه المقاربة حشد جهود المجتمع الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة بهدف دعم ومساندة الجهود الوطنية في الدول المتضررة وتقديم المساعدة لتمكينها من بناء القدرات الوطنية والتعامل مع قضية الألغام وخطر المتفجرات.

كذلك تؤكد مصر أن أية أطر أو موثائق قانونية يجب أن تستجيب بصفة خاصة للشواغل المشروعة للدول الأكثر تضرراً من الألغام وخطر المتفجرات، وأن تتحمل الدول التي قامت بزرع ألغام في أراضي دول أخرى مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في هذا الصدد، وأن تُشارك في تحمّل أعباء التخلص من تلك الألغام.

علاوة على ذلك، فإن لتلك المتفجرات تبعات خطيرة تؤثر على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والتنموية طويلة الأمد، حيث أنها تحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين، كما تمثل عائقاً أمام تنمية أو تطوير المناطق المتضررة بما يحّد من فرص النمو وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك المناطق، ويمثّل عبئاً ثقيلاً على بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات قد يمتدّ لعقود طويلة حتى بعد انتهاء النزاع.

كذلك فإن الألغام المهملة والمتفجرات من مخلفات الحروب باتت أحد المصادر للحصول على المواد اللازمة لصناعة العبوات الناسفة بدائية الصنع والتي تُستخدم من جانب الحركات المسلحة والإرهابيين في العديد من الهجمات التي خلفت آلاف القتلى في مختلف الدول والمناطق حول العالم.

إن مصر تعدّ إحدى أكثر دول العالم تضرراً من الألغام والآثار المترتبة عليها، حيث يوجد ما يربو على ٢٢,٧ مليون لغم وأجسام أخرى قابلة للانفجار تم زرعها في الأراضي المصرية إبان الحرب العالمية الثانية، بما يزيد على ٢٠ في المائة من إجمالي الألغام المزروعة حول العالم، ومن بينها أكثر من ١٧ مليون لغم في منطقة العلمين وحدها. يتطلب الكشف عن مواقع هذه الكميات الهائلة من الألغام وإزالتها موارد مالية طائلة، وهي بذلك تمثل عائقاً جسيماً أمام التنمية، فضلاً عما تمثله من تهديد إنساني أفضى إلى سقوط آلاف الجرحى والمصابين على مدار السنوات.

ومن هذا المنطلق، أولت مصر عناية خاصة للتعامل مع تلك المشكلة، من خلال إنشاء اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام وتنمية المناطق المتضررة والتي قامت بصياغة استراتيجية وطنية للتعامل مع قضية الألغام بمشاركة الوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات المعنية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني،

رئيس اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية. وينبغي أن يفعلوا ذلك بدلاً من إلقاء الخطابات السياسية الرنانة. ولدينا بياننا الخاص ببناء بشأن الحادث، ولكننا لا نتكهن بذلك الشأن حتى لا نعيق التحقيق.

ولهذا السبب، بدلاً من نشر أدلة غير مؤكدة، يجب علينا التعامل مع عملية السلام الفعلية. وهذا صحيح بوجه خاص لأن البيان الأوكراني قال الصواب - أي أن أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية لا يمكن أن تبدأ إلا بعد انتهاء النزاع. بيد أن ذلك يتطلب التنفيذ السريع لجميع أحكام ترتيبات مينسك، أولاً وقبل كل شيء في المجال السياسي، وتوفير مكانة خاصة لبعض مناطق دونباس وإجراء الانتخابات، فضلاً عن إعادة بناء النظم الاقتصادية والمصرفية وتوفير العفو العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل أوكرانيا الإدلاء ببيان إضافي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. من يعيش في بيت من زجاج ينبغي ألا يرمي بالحجارة. ومما يثير الجزع أن الاتحاد الروسي، الذي يزود الانفصاليين في دونباس بجميع أنواع العتاد والذخائر والألغام، لديه الجرأة ليحاضر بشأن التوعية بخطر الألغام وإزالة الألغام. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

وختاماً، تأمل مصر في أن تسهم جلسة اليوم في حشد اهتمام المجتمع الدولي وتكثيف التعاون لمواجهة التبعات الإنسانية والأمنية والتنمية للألغام ومخاطر المتفجرات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن بيان ممثل أوكرانيا، الذي تضمن مزاعم بسيطة، ألقى بهدف وحيد هو صرف الانتباه عن عدم عزم كييف على تنفيذ ترتيبات مينسك. وللأسف، فليس من المستغرب أنه قدم مزاعم غير مثبتة وسعى إلى النيل من روسيا. لقد ألفت أوكرانيا باللوم على روسيا في الحادث المأساوي الذي وقع في ٢٣ نيسان/أبريل على خط التماس، عندما انفجرت مركبة تابعة لبعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد استمعنا إلى مجموعة كاملة من الادعاءات المتعلقة بحوادث مأساوية مماثلة في أوكرانيا، والتي عادة ما تأتي في أعقاب الحادث. وبعد ذلك، عندما يؤدي الحادث إلى تحقيق محايد، تلتزم أوكرانيا الصمت. ونشهد اليوم نفس الشيء رغم أن التحقيقات الدولية جارية بالفعل.

وإذا كان لدى أي شخص معلومات أو إثبات، فينبغي تقديمه بسرعة إلى فريق التحقيق المنشأ خصيصاً بقيادة نائب